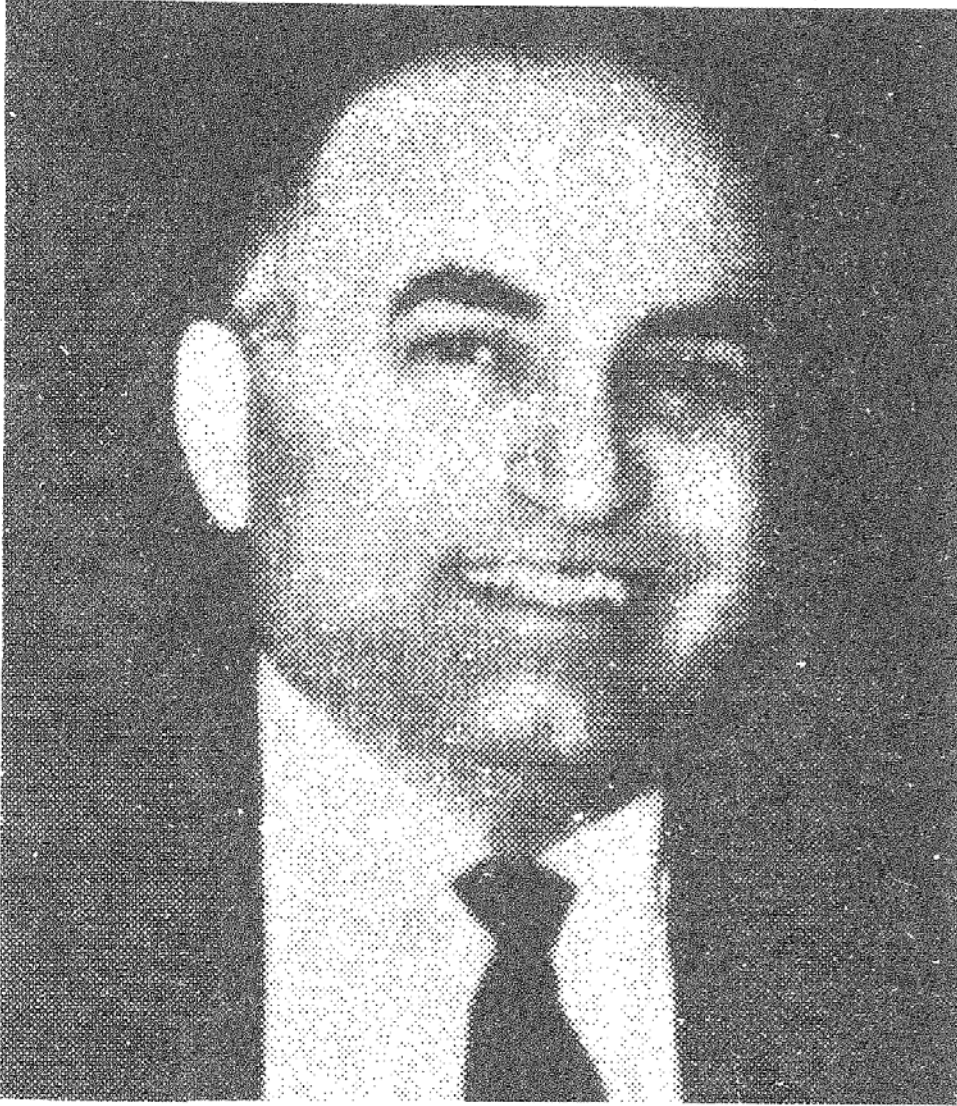


آراء وأنباء



الدكتور صبيح المحمصاني

رسمه الأخير

الدكتور صبحي المحمصاني

العضو المراسل لمجمع اللغة العربية

١٣٢٤ - ١٤٠٧ هـ - ١٩٠٦ - ١٩٨٦ م

كانت آخر رسالة تلقيتها من فقيده المجمع الكبير الدكتور عمر فروخ مؤرخة في ١٧ / ٨ / ١٩٨٧ ، وقد حملها إلي رسوله بعد وفاته بما يقرب من شهرين^(١) ، وفيها ينعي إلي المجمع صديقه وزميلنا الدكتور صبحي المحمصاني ، وقد جاء فيها ما يلي :

« ويبدو أن صبحي المحمصاني كان يعاني مرضاً ظهرت عليه أعراضه الواضحة في العام ١٩٨٤ ، فأخذ في علاجه في بيروت وفي فرنسا ، ولكن المرض استعصى على العلاج فتوفي صبحي المحمصاني في باريس في العاشر من أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٦^(٢) . »

(١) انظر ماكتبناه عن فقيده المجمع الدكتور عمر فروخ وتاريخ وفاته وبخاصة الهامش المتضمن تحقيقاً في تاريخ مولده في الجزء الأول من المجلد ٦٣ من مجلة مجمع اللغة العربية .
(٢) هذا التاريخ يوافق الخامس من محرم سنة ١٤٠٧ هـ .

وفيا يلي موجز حياة الفقيه صبحي الحمصاني وأهم آثاره
ومؤلفاته مع تقييم بعضها : بقلم د . عدنان الخطيب

مولد الفقيه ودراساته

ولد الفقيه الدكتور صبحي بن محمد رجب الحمصاني عام ١٣٢٤ للهجرة - ١٩٠٦ للميلاد في مدينة بيروت ، يوم كانت بيروت عاصمة إحدى ولايات سورية العثمانية ، حيث كانت أقاليمها تمتد من عكا في فلسطين جنوبا إلى اللاذقية ومايتبعها شمالا ، وهي تلفّ حول متصرفية (جبل لبنان) المرتبطة مباشرة بالصدارة العظمى في استانبول متمتعة باستقلال إداري ونظام خاص مضمون من قبل الدول الأوربية^(٢) .

كان تحصيل صبحي الحمصاني الابتدائي مضطربا بسبب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ م ، لأن المدارس الرسمية وحتى غير الرسمية كانت شبه مفقودة في بيروت في أثناء تلك الحرب ، فلما كانت سنة ١٩١٩ ، وكانت بيروت تحت الاحتلال العسكري الفرنسي ، دخل صبحي الحمصاني مدرسة « رأس بيروت التابعة للكلية السورية الإنجيلية ، وقد جاز مع رفاق له الصفوف الابتدائية باللغة الإنكليزية مع الصفين الأول والثاني من المرحلة الثانوية في عامين دراسيين . وفي عام ١٩٢١ ، وكان الانتداب الفرنسي قد فرض على سورية ولبنان ،

(٢) كان مما أدت إليه أطماع الدول الغربية في تمزيق أوصال الدولة العثمانية ثم القضاء عليها ، والغتن التي أيقظتها في بعض الأقاليم وما نجم عنها من مذابح طائفية سنة ١٨٤٠ ثم في سنة ١٨٦٠ م ، أن ضعفت الدولة العثمانية تجاه ضغوط تلك الدول واضطرت إلى اعطاء جبل لبنان استقلالا إداريا بموجب نظام مؤقت وقعته الدولة مع مندوبي كل من فرنسا وانكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا ، ثم أقر النظام نهائياً مع بعض التعديل سنة ١٨٦٤ وانضمت إيطاليا إلى الموقعين عليه . انظر كتب التاريخ وبخاصة كتاب (ولاية بيروت) للتمي والحلي بيروت ١٩١٦ . ومذكرات يوسف الحكيم في جزء (بيروت ولبنان في عهد بين عثمان) بيروت

انتقل صبحي الحمصاني إلى الصف الثالث من الدائرة الاستعدادية في الجامعة الأميركية ، كما أصبح اسم الكلية السورية الانجليزية في تلك السنة ، وفي عام ١٩٢٤ نال صبحي الحمصاني شهادة الدائرة الاستعدادية بتفوق كبير ، إذ كان معدل علاماته في جميع الدروس يجاوز ٩٢ % ، فكان الأول بين الخريجين وخطيب حفل التخرج باللغة الانكليزية .

وأثر صبحي الحمصاني دراسة علم الحقوق في فرنسا على غيره من العلوم فتوجه إليها ، ومن جامعة ليون نال (الاجازة) ثم (الدكتوراه) عام ١٩٣٢ مع شهادتين للدراسات العليا في القانون الخاص والاقتصاد وتوجه بعدئذ إلى إنكلترا حيث نال درجة (بكالوريوس في الحقوق) عام ١٩٣٥ من جامعة لندن .

كان صبحي الحمصاني يتابع تحصيله في كل من فرنسا وإنكلترا وهو يعمل في القضاء اللبناني منذ عام ١٩٢٩ إذ تولى المناصب التالية :

- ١ - قاضي محكمة صور .
- ٢ - حاكم صلح الشوف .
- ٣ - مستنطق بيروت .
- ٤ - مستشار في محكمة الاستئناف المختلطة .
- ٥ - قاضي ورئيس غرفة محكمة الاستئناف والتمييز في بيروت من عام ١٩٣٨ - ١٩٤٦ .
- ٦ - ومنذ أوائل عام ١٩٤٧ ترك فقيدنا القضاء ليتعاطى المهامة مع المناصب التالية :
- ٧ - أستاذ في كليات الحقوق في الجامعات اللبنانية واليسوعية ومعهد الدراسات العربية من عام ١٩٣٨ - ١٩٧٤ .
- ٨ - المستشار القانوني لوفد لبنان لوضع ميثاق جامعة الدول العربية بالقاهرة عام ١٩٤٥ .

٩ - المستشار القانوني لوفد لبنان لوضع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ .

١٠ - عضو الشعبة الوطنية لمحكمة التحكيم الدولية .

١١ - عضو أو رئيس عدد من لجان التحكيم الدولية .

١٢ - رئيس لجنة العلوم .

ولما كان الدكتور صبحي الحمصاني يعتبر أن من واجب الفئات المثقفة والمستنيرة في لبنان أن تشارك في العمل السياسي من أجل وضع علمها وخبراتها في خدمة لبنان واللبنانيين ، وكان يتمنى أن يصل العمل السياسي فيه إلى درجة الرقي الحضاري ، قام عام ١٩٦٤ بترشيح نفسه عن مدينة بيروت في الانتخابات النيابية فنجح فيها ، وبذلك تولى :

١٣ - النيابة عن بيروت من عام ١٩٦٤ - ١٩٦٨ .

١٤ - وفي عام ١٩٦٦ اختير وزيراً للاقتصاد الوطني اللبناني .

غير أن التجربة السياسية للدكتور صبحي الحمصاني كانت على غير مايشتهي ، كما يقول في ترجمة ذاتية له ، فاستقال وأثر بعد تركه الوزارة الانصراف مجدداً إلى العمل العلمي والجامعي وإلى التأليف والبحث والتحقيق في عدد من الموضوعات الإسلامية والفقهية والقانونية والتشريعية .

مؤلفات الفقيه وأثاره

للدكتور صبحي الحمصاني مؤلفات قيمة ودراسات جيدة ، ومن أهم آثاره مايلي :

١ - فلسفة التشريع في الإسلام ، الطبعة الخامسة عام ١٩٨٠ ، والترجمة

الأوردية لاهور (باكستان) عام ١٩٥٥ ، والترجمة الانكليزية

لايدن عام ١٩٦١ ، والترجمة الفارسية طهران ١٩٦٨ .

- ٢ - النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الاسلامية جزءان ،
الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٢ ، والترجمة الايرانية طهران عام ١٩٦٣ .
- ٣ - الاوضاع التشريعية في الدول العربية ، الطبعة الرابعة بيروت
عام ١٩٨١ .
- ٤ - المبادئ الشرعية والقانونية (الحجر والمواريث والوصية) الطبعة
السابعة بيروت عام ١٩٨١ .
- ٥ - الدستور والديموقراطية ، الطبعة الثانية بيروت عام ١٩٥١ .
- ٦ - مقدمة في احياء علوم الشريعة بيروت عام ١٩٦٢ .
- ٧ - محاضرات في آثار الالتزام والاصناف المعدلة لآثار الالتزام وانتقال
الالتزام القاهرة عام ١٩٥٤ - ١٩٥٨ .
- ٨ - القانون والعلاقات الدولية في الاسلام ، الطبعة الثانية بيروت
عام ١٩٨٢ .
- ٩ - الدعام الخلقية للقوانين الشرعية ، الطبعة الثانية بيروت عام ١٩٧٩ .
- ١٠ - Les idées économiques d'Ibn Khaldoun Lyon 1932
- ١١ - The principles of International Law in the Light of Islamic
Doctrine. Recueil of the Hague Academy. Leyden. 1936
- ١٢ - أركان حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي بيروت
عام ١٩٧٩ .
- ١٣ - الأوزاعي وتعاليمه القانونية والإنسانية . بيروت عام ١٩٧٨ .
- ١٤ - المجاهدون في الحق . بيروت عام ١٩٧٩ .
- ١٥ - المجتهدون في القضاء . بيروت عام ١٩٨٠ .
- ١٦ - في دروب العدالة . بيروت عام ١٩٨٢ .
- ١٧ - تراث الخلفاء الراشدين في الفقه والقضاء بيروت عام ١٩٨٤ .

الفقيه عضو في مجمع اللغة العربية

انتخب مجلس مجمع دمشق الدكتور صبحي الحمصاني عضواً مراسلاً له في بيروت ، في الجلسة التي عقدها بتاريخ الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٧ ، وصدر المرسوم الجمهوري باعتماد هذا الانتخاب في العاشر من شباط (فبراير) عام ١٩٤٨ تحت رقم ٢٢٣ .

أرشد الدكتور صبحي الحمصاني مجلة مجمع دمشق بعدد من دراساته القيمة ، كما قامت المجلة بالتعريف وتقريظ الكثير من كتبه ومؤلفاته ، وفيما يلي عرض موجز للدراسات التي نشرتها المجلة مع أهم ما عرفت به أو تقدمته من مؤلفات الدكتور صبحي الحمصاني :

أولاً : « ابن قيم الجوزية »

ونواحي التجدد في اجتهاده

دراسة قيمة نشرها الفقيه في مجلة المجمع^(٤) استغرقت ١٨ صفحة انتهى فيها الى القول : « إن ابن قيم الجوزية لم يكن من الفقهاء العاديين . بل كان من النوابغ الذين نظروا إلى الشريعة الإسلامية على حقيقتها ، والذين تحروا عن مقاصدها وغاياتها ، وتمسكوا بها غير مباليين بما قاله غيرهم .

وعلى هذا حارب ابن القيم التقليد الأعمى ، والجمود والخرافات الشكلية ، والتفصيلات الآرائية ، ودقق في الاجتهاد ، فاعتبر المقاصد أساساً للحكم في تصرفات الناس ومعاملاتهم ، وافق بتحريم التحيل على الشرع ، وتوسع في أصول المحاكمات وطرق البيئات .

فتوصل بذلك كله . إلى نظريات عصرية ، كنظرية المنفعة في أعمال الفضولي ، ومبدأ حرية التعاقد ، ومبدأ تقدير قيمة الشهادات ،

(٤) انظر المجلد ٢٣ الصفحات ٣٦٣ - ٣٨١ سنة ١٩٤٨

وعدم تجزئة الاقرار ، وفسخ عقود المديون المضرة ، ومبدأ تغير الأحكام بتغير الأزمان والأمكنة والأحوال ، وماشابه من النظريات والمبادئ ، التي لانراها اليوم إلا في أحدث الشرائع .. .

ثانياً : النظرية العامة

للموجبات والعقود في الشريعة الاسلامية

تأليف المحامي صبحي الحمصاني

تعريف وتقد عضو المجمع الشيخ محمد بهجة البيطار لكتاب الفقيه استغرق سبع صفحات من المجلة^(٥) انتهى به بعد ابداء بعض الملاحظات على ماورد في الكتاب إلى القول بأنه : « من خير ماألف في موضوعه ضبطاً وتحريراً ، ودلالة على المصادر الفقهية الكبرى ، وأخذاً عنها ، وموازنة بينها وبين المآخذ الأوربية ، وترجيحاً للفقه الإسلامي عليها .. » .

ثالثاً: النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية .

مقال علق فيه الفقيه على تعريف وتقد الشيخ محمد بهجة البيطار الملمع إليه آنفاً^(٦) . شاكراً الثناء على جهوده في الكتاب موضعاً رأيه قائلاً : « إني أصر على القول بان الفقهاء المسلمين لم يتطرقوا من حيث الأسلوب إلى نظرية عامة تشبه النظرية الرومانية إذ أن الفقه الإسلامي لم يتأثر بفقه الرومان ، وأن قولي هذا يتعلق بالأسلوب فقط ، أما فيما عدا الأسلوب الشكلي فإن الفقهاء المسلمين توصلوا من حيث الجوهر والمبادئ الأساسية إلى مايمثل النظرية العامة الحديثة وإلى مايفوقها في التعمق والتدقيق في بعض الأحيان .. »

(٥) انظر المجلد ٢٤ الصفحات ١١٨ - ١٢٥ سنة ١٩٤٩

(٦) المرجع السابق ص ٣١٠

رابعاً : التشريع اللبناني واحكام الوصية العامة

بحث نشره الفقيه واستغرق عشر صفحات من المجلة^(٧) أشار فيه الى انتقال لبنان من السيادة العثمانية إلى انتداب فرنسة عليه وانتهى فيه إلى القول : « هذا مثل من مسائل الأحوال الشخصية في لبنان ، وهو يدل على اختلاف الطوائف في هذه المسائل ، وعلى صعوبة الفوص في تفاصيلها ، وليس هذا بالمثل الوحيد ، فمسائل الزواج والطلاق والفرقة أشد تشعباً واختلافاً ... » إلى أن قال : « ونحن نرى أن توحيد التشريع ممكن في كثير من مسائل الأحوال الشخصية لاسيما وأن الشريعة الإسلامية ليست مذهباً واحداً ، وأن الاجتهاد فيها واجب لامراء فيه ، وأن القاعدة الكلية في هذه الشريعة وفي غيرها من الشرائع الراقية هي أنه : لاينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان » .

خامساً: المبادئ الشرعية في الحجر والنفقات والمواريث والوصية في المذهب الحنفي والتشريع اللبناني

تأليف المحامي صبحي الحمصاني

مقال في تعريف ونقد كتاب الفقيه نشره عضو المجمع الشيخ محمد بهجة البيطار في مجلة المجمع^(٨) ، أثنى فيه على المؤلف وأبدى بعض الملاحظات على ماورد فيه ثم قال : « وقد أحصى - المؤلف - في آخر المبادئ الشرعية أهم المراجع ، مرتباً اسماً مؤلفيها على حروف الهجاء ، مبيناً أماكن طبعتها ، ووضع فهرساً هجائياً بالموضوعات والأعلام ، مع أرقام صفحاتها مهما تكررت ، والفهرس الأخير لمحتويات الكتاب ثم

(٧) انظر المجلد ٢٧ الصفحات ١٩٨ - ٢٠٦ سنة ١٩٥٢

(٨) انظر المجلد ٣٠ الصفحة ٦٤٤ سنة ١٩٥٥

جدول الخطأ والصواب . والدكتور أتابه الله قد وهب وقته للتدريس والمهام والتأليف .

سادساً : محاضرات في القانون المدني اللبناني

ألقاها الدكتور صبحي المحمصاني

على طلبة الدراسات القانونية سنة ١٩٥٥

مقال في تعريف ونقد كتاب الفقيه نشرته مجلة المجمع^(٩) بقلم الدكتور عدنان الخطيب تكلم فيه عن محاضرات الفقيه التي طبعها معهد الدراسات العربية في القاهرة ، وقد ختم تعريفه بقوله : « كان الدكتور المحمصاني خلال أبحاثه يبين حكم القانون اللبناني مشيراً إلى حكم القانون المصري وأحكام قوانين بقية البلاد العربية مع مقارنتها بأحكام القوانين الأجنبية ، غير مغفل حكم الشريعة الإسلامية في مختلف مذاهبها ، وذلك بأسلوبه القانوني المركز الذي عوّدنا إياه في كتبه العديدة ، مما جعل كتابه الجديد تحفة في علم الدراسات القانونية المقارنة .. »

سابعاً : المبادئ الشرعية والقانونية

في الحجر والنفقات والموارث والوصية

الطبعة الثانية بيروت ١٩٥٩

مقال في نقد وتعريف الطبعة الثانية من كتاب الدكتور المحمصاني بقلم عضو المجمع الشيخ محمد بهجة البيطار نشرته مجلة المجمع فيه إشارة بما أدخله المؤلف

على الطبعة الأولى من تنقيحات^(١٠)

(٩) انظر المجلد ٣١ صفحة ٤٩٤ سنة ١٩٥٦

(١٠) انظر المجلد ٣٥ ص ١٣٧ سنة ١٩٦٠

ثامناً : مقدمة في إحياء علوم الشريعة

تأليف المحامي صبحي الحمصاني

مقال في تعريف ونقد كتاب الفقيه الذي جمع فيه محاضرات له ألقاها في تونس ، نشره في مجلة المجمع^(١١) الشيخ محمد بهجة البيطار استهله بقوله : « كنا كتبنا من قبل في مجلة مجمعنا العلمي ، على بعض مؤلفات الدكتور الحمصاني ، ونوهنا بأن المصنف يستند بنقله إلى أمهات المراجع الإسلامية .. » وبعد أن عدد الناقد مراجع الفقيه الفقهيّة أثنى على جهوده ونبه مقاصده ثم أبدى بعض الملاحظات التي رآها اثناء دراسته الكتاب .

تاسعاً : قاضي قضاة بغداد

وأثره في الفقه الإسلامي

دراسة جديدة لحياة الإمام أبي يوسف يعقوب الأنصاري صاحب الامام أبي حنيفة بقلم الدكتور الحمصاني نشرتها له مجلة المجمع وقد استغرقت عشرين صفحة^(١٢) .

ترجم الدكتور الحمصاني لأبي يوسف ترجمة وافية وذكر ولعه بالعلم منذ طفولته مستشهداً بقوله الإمام نفسه : « العلم شيء لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك »

ثم تكلم الباحث عن نهج أبي يوسف الفقهي : وقال : « برز أثر الاستحسان الفقهي وأثر منصب القضاء والمشاورات الإدارية في مواضيع عديدة من أبواب الفقه التي عالجها أبو يوسف » ثم تكلم عن الآثار التي تركها أبو يوسف وخصّ كتاب « الخراج » بدراسة مفصلة عن المبادئ التي جاءت فيه والتي تتفق وأحدث النظريات في القانون الإداري .

(١١) انظر المجلد ٣٧ ص ٤٧٦ سنة ١٩٦٢

(١٢) انظر المجلد ٤٠ الصفحات ١١٧ - ١٣٦ سنة ١٩٦٥

وتكلم الفقيه الحمصاني عن ما يسمى بالحيل الشرعية أو المخارج في المسائل الفقهية ورأي الأحناف بها وبخاصة رأي الإمام أبي يوسف وهو من الذين ينظرون إليها على أنها : « تدابير لطيفة لاتصطدم مع النصوص ، ويقصد بها التخلص من المآزق والمآثم والحرام ، والخروج إلى الحلال من غير إبطال حق أو احقاق باطل أو الدخول في التمويه والشبهة » .

كما فصل القول بعدئذ في أهم القواعد التي أفتى بها الإمام أبو يوسف مثل « تغير الأحكام بتغير الأزمان » و « التيسير للضرورة » و « التعسف في استعمال الحق » . وأخيراً تكلم عن بعض الأقضية والفتاوى التي حكم بها أو أعطاها أبو يوسف وهي « تصور لنا تعمق الإمام ودرايته وتدقيقه وعدالته ، وتعطينا دليلاً على تأثيره بمنصب القضاء وبصعوبات المنازعات القضائية التي عاناها » .

وأهى الفقيه بحثه عن أبي يوسف بقوله : « لقد اكتسب مبادئ الفقه من أبي حنيفة ومبادئ القضاء من ابن أبي ليلى ، ولكنه زاد على ما اكتسب ، بجده واجتهاده كثيراً من قواعد علم الفقه وضوابط فن القضاء » .

عاشراً : الجهاد ومسوغاته الشرعية

بحث جليل كتبه الفقيه بمناسبة الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الصهاينة وأعوانهم في فلسطين والتي تحرمها مبادئ القانون الدولي والإنفاقيات الدولية وقد أدانتها كثير من المؤتمرات الدولية . نشرته مجلة المجمع واستغرق أربع عشرة صفحة^(١٣) .

(١٣) انظر المجلد ٤٤ الصفحات ٣٠٩ - ٣٢٢ سنة ١٩٦٩

ثم تكلم الفقيه عن مسوغات الحرب الشرعية وقد حصرها بما يلي :
 أولاً : حماية الدين وأماكن العبادة .
 ثانياً : دفع العدوان عن الديار .
 ثالثاً : منع الظلم .

وبعد أن استشهد الفقيه بنصوص القرآن الكريم ختم بحثه بقوله :
 « وهذا ، بلا مرأ ، توكيد سام لبطولة من يضحي في سبيل المبادئ
 الروحية الخالدة ، والمثل الوطنية العليا ، وتقدير جدير لنضال من يزود
 عن عز الديار ومجد الوطن ، وكرامة المواطنين » .

أحد عشر : الدعائم الخلقية للقوانين الشرعية

تأليف الدكتور صبحي الحمصاني

مقال في نقد وتعريف كتاب الدكتور الحمصاني نشره عضو الجمع
 الدكتور شكري فيصل في مجلة الجمع^(١٤) قال في مستهله : « إن معاناة
 الدكتور الحمصاني لهذه الموضوعات وأبحاثه الدائبة فيها جعلته واحداً من
 أبرز رجال الفكر التشريعي في الإسلام ، ولكنه في هذا الكتاب يطرق
 على نحو أوسع وأدق ، موضوع حكمة التشريع ويرى أن « بحوث الدين
 والأخلاق والقانون في هذه الشريعة تجمعها حكمة روحية واحدة وعلل
 اجتماعية مترابطة » ومن هنا يصرف همّه في هذا الكتاب ، إلى دراسة
 (هذه الأسس العامة التي تشكل الدعامة المشتركة للنواحي الروحية
 والاجتماعية في الإسلام ولجميع أحكامه الدينية والأخلاقية والقانونية) .

وختم الدكتور فيصل تعريفه بالكتاب بالخاتمة التي كتبها الفقيه
 الحمصاني والتي يقول فيها : « إن الاعتدال هو الدعامة الأساسية في هذه
 الأحكام جميعاً ومركز الثقل فيها بين جهتين متطرفتين ، فن جهة أولى

(١٤) انظر المجلد ٤٨ الصفحات ٩١٧ - ٩٢٢ سنة ١٩٧٣

تقوم أحكام الدين والأخلاق ، وترجع فيها كفة الاحسان إلى جانب الاستقامة والعدل - ثم من جهة أخرى تقوم القوانين الشرعية ، وترجع فيها كفة العدل إلى جانب الاحسان - ثم تلتقي الجهتان : جهة الديانة والأخلاق مع جهة الأحكام القانونية ، في توازن مضبوط ، طرفاه الديانة والقضاء ، ومركزه الاعتدال في الاستقامة والعدل ، مع تطعم الاثنین بشيء من الاحسان ، بقدر كثير في الديانة ، وبقدر أقل في القضاء .

وهكذا يتبلور هذا الترابط والتأثير المتبادل في الآية الكريمة : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ ، ويلتقي المتقون مع الفقهاء في القيادة والسيادة وفاق الحديث الشريف : المتقون سادة ، والفقهاء قادة .. » .

من طرائف مؤلفات الفقيه

غذى الفقيه المكتبة العربية بالعديد من المؤلفات القيمة ، ومن طرائف مؤلفاته الدالة على علمه الغزير وبيانه المشرق وخلق الرفيع كتابه عن أعلام فقهاء العرب والمسلمين المعين (المجاهدون في الحق - تذكارات من مالك إلى السنهوري) وفيما يلي عرض موجز لمحتوياته : جعل الفقيه مدخله إلى الكلام عن أعلام الفقهاء والمشرعين قوله عن علم الفقه وأقطابه : (كان العرب والمسلمون من الجليلين في ميدان العلوم الفقهية ، وقد امتازوا بغزارة الإنتاج في هذه العلوم ، وبالتعمق في التحليل وبالمقدرة على الاستنتاج والاستقراء والتخريج والتفريع . فبنوا بذلك بناء متيناً كاملاً من التشريع ، وتراثاً ثميناً شاملاً من القواعد الكلية والضوابط العامة ، والأحكام الفرعية التفصيلية .

وقد ساعدتهم على ذلك أمور أهمها تعدد الأدلة التشريعية ، وتعدد القضايا الطارئة ، وتأثير قواعد الدين والأخلاق . فالأدلة الشرعية التي اعتمدها الفقهاء ، من أدلة نقلية مبنية على نص القرآن الكريم أو السنة

الشريفة ، إلى أدلة عقلية مبنية على القياس والإجماع والاستحسان والاستصلاح والاستدلال ، كلها وسائل مرنة للبحث العلمي والاجتهاد المنتج .

وكذلك ساعد الفقهاء تعدد القضايا الطارئة ، التي نجمت عن توسع الدولة بالفتوحات ، وعن تغير الأحوال والعوائد والحاجات .
أما تأثير قواعد الدين والأخلاق ، فنتج عن شمول علم الفقه للعبادات والمعاملات جميعاً . فقد اقترنت من جراء ذلك فكرة العدالة بفكرة الاحسان ، واتصف القضاء بالرحمة واليسير ، وبزاهة الإيمان ، ونصفة الخير المطلق . وهكذا جاءت الشريعة الإسلامية شريعة إنسانية خالدة ، مرنة تسائر حاجات الزمان وضرورات الحياة الاجتماعية - ص (٢١) .

ثم مهد الفقيه لبحثه عن الإمام مالك بن أنس بقوله : (كان مالك المؤسس والموطد لمدرسة أهل الحديث ، التي هي امتداد لمدرسة الحجاز ، التي ترجع في أصلها إلى الفاروق عمر بن الخطاب (رض) ، ثم إلى ابن عمر وابن ثابت وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين من بعدهم . وأخذ مالك العلم عن ربيعة الرأي ، وسمع الحديث ورواه عن كثير من التابعين وتابعي التابعين . فكان ثقة في الرواية ، وحجة في الفقه حتى لقب عن جدارة إمام دار الهجرة ، وإمام المدينة وإمام الحجاز ، ومفتي الحرمين وعالم العلماء ، وحتى وصل علمه وفضله وصيته إلى الذروة ، وذهب المثل فيه وفيمن أتى بعده من أشباهه : « أيفتي ومالك في المدينة ! »

وهكذا ، عدّ مالك عالماً في الحديث ، وعالماً في السنة ، وعالماً في الفقه جميعاً . وكان له الفضل في تدوين الحديث والسنة تدويناً علمياً في

مصنفه المشهور « الموطأ » وفي تثقيف جيل من الأئمة ، وأشهرهم الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، الذي أقر بفضل مالك وبقية مصنفه ، حيث قال : « ما على الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك ، مالك حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين . ومالك معلمي وعنه أخذنا العلم . وإذا جاءك الحديث عن مالك فشد به يدك . وإذا جاء الأثر فالك النجم - ص ٢٣)

وبعد أن بحث الفقيه في انتشار مذهب مالك وفي أدلة التشريع في هذا المذهب تكلم عن المصالح المرسله ومافرعه عنها أتباعه ضاربا بعض الأمثلة ، ممهداً للبحث عن الأوزاعي إمام بلاد الشام بقوله : (في أيام الحن القاسية ، يستلهم الناس عبر الماضي ، وتعاليم الدين والأخلاق ، ومبادئ العدالة . ولم يخل التاريخ من العطاء والأقطاب الذين أظهروا هذه العبر ، وصاغوها عبارات تكفكف العبرات وتضمد الجراحات .

وهانحن في لبنان ، بعد محنة السنين البغيضة لابد لنا لاستعادة عافيتنا الاجتماعية من ثورة روحية ، مستمدة من تراثنا الديني والأخلاقي ، الذي أقرته الأديان السماوية ، لاسيما الإسلام والمسيحية .

وقد كان من هذا التراث الأصيل ، بلا ريب ، مذهب الأوزاعي وماحواه من تعاليم قيمة ، كانت ولا تزال مفخرة لهذه البلاد ، فالأوزاعي ، اللبناني المولد والموطن ، والعربي المحتد والثقافة ، والإنساني الفكر والعمل - كان أول من نادى بالوحدة الوطنية الصحيحة في هذه البلاد ، وحمل مشعل العدالة الصافية النقية من كل تعصب أعمى ، ليضيء بها زمانه ومابعد زمانه إلى الأبد .

وعندما أرخ ابن خلكان للأوزاعي في كتابه « وفيات الأعيان » أشار إلى مقامه في قرية حنتوس ، جنوبي بيروت ، وروى قول أهالي تلك القرية : « ههنا رجل صالح ينزل عليه النور » .

وهكذا ، قبل أن تأسست منارة مطار بيروت بجوار مقامه ، كان الأوزاعي منارتها في أيام الظلمات ، ولا يزال منارتها في أيام الظلمات . أما الكلام على الأوزاعي ومذهبه ، فيستوجب المجلدات ، ولقد كتب الكثيرون عن حياته وبعض تعاليمه . إنما جماع مذهب ، فقد ضاع مع الزمن ، ولم يبق منه إلا أقوال مبعثرة هنا وهناك ، في بطون المخطوطات ومطولات المذاهب الأخرى التي تفوق الحصر . وبكل تواضع ، أقول إنني سلخت عشرات السنين في التقاط ما أمكن من هذه الأقوال وجمعها في كتاب (نشر سنة ١٩٧٨) مع اعترافي بأنه لم يصل إلى درجة الكمال ، إنما لم يكن بإمكان هذا العاجز أكثر مما كان . وعلى كل ، فالأقوال والتعاليم القيمة نادرة كالدرر الثمينة فلا تتحصل إلا بالجهد والفوص والتنقيب - ص ٣٣) .

وبعد أن ألقى الفقيه ضوءاً على سيرة الأوزاعي تحدث عن علمه وأخلاقه وعن الأوزاعي المحدث والفقيه وكيفية انتشار مذهب ثم اندثاره وعن أصول هذا المذهب وعدد المؤلفات فيه والمراجع إليه ثم تحدث عن الحركة القوية التي قامت في مستهل هذا القرن لإحياء تراثه وتحري أخباره وأثاره .

وختم الفقيه كلامه بالإشارة إلى أهم المسائل التي عالجها مذهب الأوزاعي والأجوبة التي انتهى إليها علماءه .

ثم تحدث الفقيه في كتابه عن قاضي قضاة بغداد الإمام أبي يوسف وأثاره ونهجه الفقهي وعن أهم المسائل التي أثرت عنه ، معدداً المؤلفات

التي يمكن الرجوع إليها لزيادة البحث والتوسع فيه .
ثم اختار الفقيه البحت المعمق عن أقصى القضاة أبي الحسن
الماوردي ، ثم عن نواحي التجدد في اجتهادات الإمام ابن قيم الجوزية .
وبعد تكم بتفصيل عن عبقرية ابن خلدون وسيرته وأثاره وعن علم
العمران وما أبدعه فيه .

وختم الفقيه كتابه ببحث مطول عن القائد والمفكر والمصلح
الإسلامي الكبير محمد إقبال معرفاً به وبمنهجه الإنساني المعتدل وبدعوته
المسلمين إلى النهضة والإبداع والإخاء العالمي ، ثم تحدث عن جهود محمد
إقبال وأثره وأثر شعره في إنشاء دولة باكستان الإسلامية .

كل هذا بعد أن بحث في فصل خاص عن رجل القانون المعاصر
علامة العرب في عصرنا الدكتور عبد الرزاق السنهوري واضع القوانين
المدنية لعدة أقطار عربية وصاحب مدرسة « إن جميع مذاهب الفقه
الإسلامي يجوز الرجوع إليها والأخذ منها لوضع القوانين التي
تلاءم أوضاع مختلف البلاد العربية » أي التي تتأشى مع أحدث
التشريعات العالمية من جهة وتتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية من
جهة ثانية .

وبعد أن عدد الفقيه آثار السنهوري ركز بحثه في مسؤولية السيد أو
المخدوم عن أعمال خادمه أو تابعه ، وهي من المسائل التي كانت من أهم
ميادين جهود السنهوري الموفقة .

الفقيه ومشروع نظام محكمة العدل الإسلامية الدولية

كانت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، بناءً على قرار مؤتمر
القمة الإسلامية الثالث المنعقد في مكة المكرمة ، دعت بعض العلماء
والخبراء من ممثلي بعض الدول الإسلامية ، لوضع مشروع نظام لمحكمة عدل

لكتاب مجمع اللغة العربية في دمشق التراجم
مع صادق الحمّة والملاء المؤلف
بيروت في ٢٨ ذي القعدة ١٤٠٤ هـ
١٩٨٤ ب ٢٤٤

تراث الخلفاء الراشدين في الفقه والفضاء

تأليف

المحامي الدكتور ضبي محمصاني

عضو الجامع العلمية العربية

رئيس شرف في محكمة الاستئناف والتميز

نائب بيروت وأستاذ في كليات الحقوق في بيروت سابقاً

دار العام للملايين

صورة خط الفقيه صبحي الحمصاني

وتوقيعه على كتاب أهده إلى المجمع

إسلامية دولية تقرر انشاؤها ، ثم ألفت لجنة فنيّة قانونية للنظر في المشروع الذي وضعه أولئك العلماء والخبراء ، وكان الدكتور صبحي الحمصاني من المدعويين ، كما كنتُ أنا في عدادهم ، إلى الاجتماع في مدينة جدة في أواخر عام ١٩٨١ م .

والتأمت اللجنة بتاريخ ٢٧ - ٣١ من كانون الأول (ديسمبر) من تلك السنة ، وسجلت افتقادها علم وخبرة الدكتور صبحي الحمصاني الذي اعتذر عن عدم الاشتراك مع زملائه بسبب حوادث مغلّة بالأمن حالت دون وصوله إلى مطار بيروت الدولي^(١٥) .

عمر فرّوخ ينعي الفقيد ويؤبّنه

في الرسالة التي تلقيتها من الدكتور عمر فرّوخ ، والتي أشرت إليها في صدر كلامي ، نعيّ الفقيد صبحي الحمصاني وأنه توفيّ في باريس في العاشر من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٨٦ ، وأردف الدكتور فرّوخ تقمده الله برحمته يقول :

« دخلت أنا وصبحي الحمصاني عام ١٩١٩ م إلى القسم الثانوي في مدرسة رأس بيروت التابعة للجامعة الأميركية ، ونلنا شهادة الدائرة الاستعدادية في الجامعة الأميركية سنة ١٩٢٤ (المقابلة للبكالوريا) .

كان صبحي الحمصاني يتمتع بذكاء كبير ، وفيما يتعلّق بحفظ مفردات العلم خاصّة . وقد ساعده ذلك في حياته المدرسيّة ثم في حياته العامة في المحاماة وفي التأليف .

إن صبحي الحمصاني لمعرفته باللغتين الإنكليزية والفرنسيّة ولحسن اطلاعه على الشرع الإسلامي ثم على القوانين المدنيّة في البلاد العربيّة وفي

(١٥) إن المشروع الذي تمت صياغته يومئذ ، لم يتخذ شرعيته النهائية مع الأسف ،

لعدم التّمام مؤتمر القمة الإسلامي في دورة عادية حتى اليوم !

البلاد الأجنبية - أصبح مرجعاً في القضايا القانونية الدولية ...
رحمه الله وجزاه خيراً عما قام به من الخدمة الجلّى في دراسة
الشريعة الإسلامية ومن التأليف فيها .
رحم الله فقيدنا الكبير وأجزل ثوابه وعوض العربية والشريعة
الإسلامية خيراً .